الأنباء
السبت 22 اكتوبر 2016

الأولى عربياً والثالثة دولياً

الكويت تدشن أول محكمة للتحكيم التجاري وتسوية المنازعات

أعلنت اللجنة التأسيسية للمحكمة العربية للتحكيم التجاري وتسوية المنازعات والمنبثقة من الاتحاد العربي للتحكيم التجاري وتسوية المنازعات الذي يعمل تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية، عن إشهار المحكمة رسميا أمس ومقرها الكويت برئاسة الشيخ مشعل الصباح، ونوابه كل من المستشار د. رجائي الشتيوي، ود.محمد سليم، والأمين العام للمحكمة أشرف النمر.

ومن جانبه، أكد رئيس هيئة المحكمة الشيخ مشعل مالك الصباح أن تأسيس هذا الصرح وانطلاقه من الكويت ليخدم منطقة الشرق الأوسط بأكملها في الفصل في النزاعات التجارية وتسويتها بين المتنازعين إنما يعد مبادرة قومية عربية أسست من أجل رفع الضغوط عن المحتكمين إلى دول محاكم خارج المنطقة العربية.

وأضاف أن المعطيات التي دفعت اللجنة التي قامت على تأسيس المحكمة كانت هي السبب الرئيسي لتأسيسها تلاشيا لعدم تحصيل الحقوق من المحاكم غير العربية، لاسيما أن هناك مئات الملايين بل المليارات من الدولارات تكبدتها مؤسسات عربية وخليجية نتيجة المنازعات دون جدوى في الحصول على أحكام عادلة.

وقال إن إرساء قواعد العدالة في الفصل بين الخصوم والمتنازعين إنما يعزز الثقة في أداء هيئة المحكمة بل ويرفع من مكانتها عربيا ودوليا، مشيرا إلى أن المحكمة انطلقت لتقف إلى جانب المحاكم الدولية ولن تكون منافسا لها فهدفها التفاعل والتوأمة مع المحاكم الدولية من أجل إصدار أحكام عادلة للمؤسسات والهيئات والحكومات العربية.

ودعا الشيخ مشعل في ختام كلمته، هيئة قضاة المحكمة إلى أن يؤسسوا منظومة تشريعية وقانونية وفنية تبنى عليها إصدار الأحكام بصورة مقنعة لأطراف النزاع كونها نابعة من الحيادية وعدم التمييز بين الخصوم. وبدوره، أوضح الأمين العام للمحكمة أشرف النمر ان ارتفاع حدة الخلافات والنزاعات التجارية عربيا ودوليا نتج عنها جانب كبير من الخداع والاحتيال كان هو الدافع الرئيسي لتأسيس محكمة عربية للتحكيم التجاري وتسوية المنازعات حيث تنضم إلى المحاكم العالمية وهي تمثل الأولى في الشرق الأوسط والثالثة بعد محكمة التحكيم الدولية في باريس.

وأضاف أن ارتفاع حدة الصراعات التنافسية بين أصحاب العمل والتجار والمستثمرين عبر التجارة الإلكترونية شهدت مؤخرا عمليات قرصنة وتلاعب كانت دافعا لانتشار الهواجس بين التبادل التجاري في بلدان المنطقة حيث انحصرت حصيلة شكاوى المتنازعين في القضاء العام واللجوء إلى المحاكم الدولية التي تكلف أعباء وضغوطا كبيرة على أطراف النزاع فكانت ولادة هذه المحكمة أمرا ضروريا وبالغ الأهمية لترى النور وتحقق العدالة المنشودة لدى الخصوم في القضايا التجارية والاستثمارية والاقتصادية.

وفي ذات السياق، أوضح السفير محمد الربيع أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن ولادة هذه المحكمة من رحم الاتحاد العربي للتحكيم وتسوية المنازعات إنما يدل على جهد كبير بذله مؤسسو هذا الصرح العملاق الذي يعكس رغبة الجميع في وجود هذه المحكمة، مؤكدا أن المنطقة العربية بأكملها سوف تشهد نقلة نوعية في الأحكام التجارية والاقتصادية بمجمل قطاعاتها الحكومية والأهلية.

وأضاف الربيع بأن القضاء التقليدي رغم أنه الأصل في الأحكام إلا أنه قد لا يؤدي الدور الذي يناط إلى محاكم النزاعات التجارية والاستثمارية، ولا سيما في ظل ظهور التطلعات التنموية والاقتصادية والشراكات العربية والدولية التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية، داعيا إلى ضرورة أن ترقى هذه المحكمة إلى العالمية وليس في نطاق عربي فقط.

بدوره، أوضح الشيخ ضرار المالك الصباح وكيل وزارة العدل المساعد لقطاع التحكيم القضائي في كلمة نيابة عن وزير العدل، أن تأسيس هذه المحكمة يأتي تتويجا لقطاع التحكيم القائم في المنطقة العربية ليستظل بمظلتها في خطوة لإرساء أحكام عادلة لقضايا النزاع التجاري والاقتصادي، متمنيا أن تسفر هذه الجهود عن تشكيل هيئة للمحكمه تضم تحت أجنحتها نخبة من القضاة والمحكمين الثقة العدول حتى تتحقق أهدافها المنشودة وترقى إلى العالمية.

وعلى صعيد متصل، أشار المستشار قاضي محكمة التحكيم الدولية بباريس «اي سي سي» ونائب رئيس المحكمة د.رجائي حسين الشتيوي الى أن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وضعت قواعد التحكيم الدولية وفقا لاتفاقية نيويورك لعام 1958 التي نشأت بمقتضاها محكمة التحكيم الدولية بباريس «اي سي سي»، كما نصت ذات الاتفاقية على طرق أخرى لفض وتسوية المنازعات كالتوفيق والوساطة.

وأوضح الشتيوي أنه نظرا لتزايد النزاعات التجارية وتفضيل أطراف النزاع اللجوء إلى محاكم التحكيم بدلا من القضاء العادي جاءت نتيجة للمميزات التي تقدمها محاكم التحكيم وهي سرعة الفصل في النزاع وتدني المصروفات القضائية وصدور حكم التحكيم نهائيا واجب التنفيذ في أي دولة بالعالم، مؤكدا أن تلك الأسباب دفعت إلى إبراز فكرة تطبيق التحكيم العربي وإنشاء محكمة للتحكيم العربية، وكانت هذه الانطلاقة حقيقة مشهودة لدى الجميع تنطلق في إطار مهام مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، متمنيا أن تصبح محكمة فاعله كبقية المحاكم في العالم.

من جانبه، قال المستشار د.محمد سليم أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة مدينة السادات والمحكم الدولي، نائب رئيس المحكمة، إن بزوغ شمس محكمة التحكيم العربية من الكويت إنما يعد لحظة فارقة في تاريخ الوطن العربي، ورغم أن وسيلة التحكيم من أقدم وسائل حل المنازعات التي عرفتها المجتمعات لكنها اليوم تأتي لتعيد أصول الحل في النزاعات التجارية والاستثمارية ولكن في إطار قانوني يحكمه النظام والقواعد المبنية على أسس علمية وتشريعية وخبرات فنية تحقق العدالة للفصل في قضايا النزاع التجاري.

وذكر محيي الدين أن ازدهار التحكيم تزامن مع ازدهار التجارة والاستثمارات الدولية نظرا لطبيعة المعاملات التي فرضت نظاما خاصا لحسم المنازعات التي تنشأ في مجال التجارة الدولي، إذ لا يتفق اللجوء إلى قضاء الدولة مع المرونة والسرعة التي يجب أن تتوافر لحل هذه المنازعات، ومن هنا كان ظهور نظام التحكيم التجاري في المجتمع الدولي بديلا مقبولا عن اللجوء الى القضاء.

وقال محيي الدين ان الانفتاح على التحكيم وتوسع آفاقه جعل الاعتراف بشرعيته دوليا يحقق العدالة لقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مشيرا إلى أن تلك الأنظمة دفعت إلى قيام محاكم دولية تضم هيئات رسمية تتوافر لديها الأدوات التي تحكم من خلالها بتسوية النزاعات.

من جانبه، أكد المستشار د.سمير جاويد أستاذ القانون مساعد رئيس المحكمة أن الدستور الشرعي للأمة والمرجع الحقيقي لكل خلاف أو نزاع هو القرآن الكريم كونه دستورا وشريعة، داعيا إلى ضرورة أن ينهل منه الجميع في كافة النزاعات وصدور الأحكام لأنه الحق والصدق.

وأشاد جاويد بدور القائمين على هذه المحكمة العربية لأهميتها في خدمة ملفات التحكيم لتنأى المنطقة عن اللجوء إلى المحاكم الأجنبية التي لا تعرف لغة القرآن، ما استوجب علينا أن نؤسس هذه المحكمة لتطلق أحكامها بالعربية التي نفهمها ونعرفها.

وقال د.فتحي سرور رئيس مجلس النواب المصري الأسبق إن القوانين والشرائع العربية والدولية جميعها أصبحت تحتاج إلى منظومة التشريع في قضايا التحكيم والنزاع التجاري وخاصة في منطقتنا العربية، معربا عن سعادته بالمشاركة والحضور لفاعليات انطلاق وتأسيس أول محكمة عربية تنطلق من الكويت لتفصل في الخلافات وتعمل على تسوية النزاعات وفق أعرافنا وتقاليدنا وشرائعنا العربية والإسلامية.

وتمنى سرور أن يرتفع شأن هذه المحكمة بقضاتها ومستشاريها وأعضائها والعاملين عليها حتى تكلل بالنجاح وتتوج بالعدالة.

لقطة جماعية تضم اللجنة التأسيسية للمحكمة العربية للتحكيم التجاري

تأسيس المحكمة خطوة لإرساء أحكام عادلة لقضايا النزاع التجاري

المحكمة تشكل نقلة نوعية في الأحكام التجارية والاقتصادية

العمل على تسوية النزاعات وفق أعرافنا وتقاليدنا

المستشار الكويتي

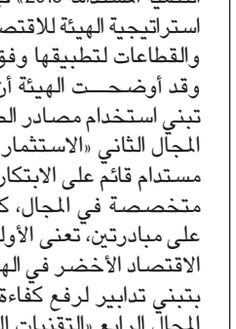

abumishari1@yahoo.com
www.kuwaiticonsultant.com
د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

مستقبل «الطاقة» و«الاقتصاد الأخضر» في دبي

وأنا في سفرتي السنوية الى مدينة كارلوفيفاري في جمهورية التشيك والمشهورة بالينابيع الحارة الصحية والمنتجعات العلاجية والأجواء المعتدلة والنقية التي تريح كل إنسان يسعى الى الهدوء والصحة، شاهدت على قناة دبي في تلفزيون غرفتي بالفندق لقاء مع مسؤول في هيئة الطرق والمواصلات في دبي، وقد شدني الحديث لأن يتعلق بشيء جديد ومتطور ليس غريبا على دولة الإمارات وخاصة إمارة دبي، ولهذا احببت ان أشارككم ما سمعت ولعله يجد اهتماما من الحكومة ومجلس الأمة الكويتي.

بداية، فقد اعتمدت هيئة الطرق والمواصلات في دبي خطة مشروع إعداد وتطبيق إطار حوكمة للاقتصاد الأخضر، وذلك في إطار تشجيع القطاعات والمؤسسات بالهيئة وشركائها على المساهمة في تطوير مجالات الطاقة والاقتصاد الأخضر، من خلال اتباع منهجية متناسقة ومتكاملة، تنفيذا للمبادرة التي أطلقها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي تحت شعار (اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة) بمحاورها الستة وهي الطاقة الخضراء، والسياسات الحكومية، والمدينة الخضراء، والتعامل مع آثار التغير المناخي، والحياة الخضراء، والتكنولوجيا والتقنية الخضراء.

كما أن استراتيجية الهيئة من حيث تحديد إطار لحوكمة الاقتصاد الأخضر، تساهم في تحقيق الأهداف ذات العلاقة بخطة التنمية المستدامة 2030 التي أطلقتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها لهذه الخطة في قمة «أهداف التنمية المستدامة 2015» في مدينة نيويورك، مشيرا إلى أنه تم تحديث استراتيجية الهيئة للاقتصاد الأخضر، نتج عنه إعداد خطط المؤسسات والقطاعات لتطبيقها وفق مؤشرات الأداء الرئيسة ذات الصلة.

وقد أوضحت الهيئة أن المجال الأول «الطاقة الخضراء» يتضمن تبني استخدام مصادر الطاقة المتجددة والوقود النظيف، فيما يشمل المجال الثاني «الاستثمار الأخضر» مبادرة تطوير قطاع مواصلات مستدام قائم على الابتكار والمعرفة، ومدعوم من قبل كفاءات إماراتية متخصصة في المجال، كما احتوى المجال الثالث «المدن الخضراء» على مبادرتين، تعنى الأولى بزيادة التواصل بين الجمهور ومبادرات الاقتصاد الأخضر في الهيئة في مجال المواصلات، بينما تعنى الثانية بتبني تدابير لرفع كفاءة الممتلكات البيئية خلال دورة حياتها، أما المجال الرابع «التقنيات الخضراء» فيتضمن مبادرة تبني التقنيات الذكية والخضراء، والمشتريات الخضراء، مشيرا إلى أن إطار عمل الاقتصاد الأخضر بالهيئة يتضمن شتى الإجراءات والعمليات والأنشطة ذات الصلة، والتي تدعم تطبيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، وكذلك تدعم تطبيق وتشجيع الابتكار الأخضر، وغيرها.

وأطلقت الهيئة في عام 2015 الحافلة الكهربائية التي يتم إعادة شحن بطاريتها بنسبة 80٪ في أقل من 30 دقيقة ويمكن للحافلة قطع مسافة 200 كيلومتر بعد شحن البطارية بشكل كامل، وأطلقت الهيئة كذلك المشروع التجريبي للحافلة التي تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط CNG، ومشروع قياس البصمة الكربونية للمركبات في إمارة دبي، إضافة إلى تدشينها بنجاح التشغيل التجريبي للمركبات الهجينة الصديقة للبيئة في عام 2008، وتعمل على زيادة أسطولها من المركبات الهجينة بنسبة 50٪ بحلول عام 2020، وتماشيا مع توجيهات الحكومة بإسعاد الناس قامت الهيئة بإطلاق خدمة الهواتف الذكية لخدمات الهيئة التي لعبت دورا حيويا في المساهمة في الحفاظ على البيئة، حيث يتم توفير 28 كيلومترا على العميل لكل معاملة يتم إنجازها عبر التطبيقات الذكية والمواقع الالكترونية، وتقليل الانبعاثات الكربونية بما يعادل 15 كغم، وخفضت الهيئة في عام 2015 انبعاث ما يعادل 8100 طن من غاز ثاني اكسيد الكربون.

أفضل منتجعات الشفاء في أوروبا للباحثين عن الاسترخاء والراحة

باد هومبورغ

السياحة العلاجية الألمانية الساحرة

اللون الأخضر يكسو المكان وطبيعة ساحرة تأخذك إلى عبق التاريخ، فألوان الورود والمساحات الشاسعة من الحدائق تجعلك في حالة استرخاء وصفاء ذهني منقطع النظير، الامر اشبه بكونك تدخل في آلة الزمن وترجع عبرها إلى قرون وقرون مضت تخبرك عما كان يدور في أزقة مدينة «باد هومبورغ» الألمانية التي يعرف عنها بأنها أحد أفضل أماكن الاستشفاء والاستجمام في أوروبا.

الحدائق العامة تقدم تقريرا مفصلا عن ماضي المدينة كمقر رئيسي لأمراء منطقة هيسن هومبورغ، مقر الإقامة الصيفية للإمبراطور الألماني وكأحد منتجعات الشفاء الساحرة في ألمانيا بالقرن التاسع عشر.

تحافظ مدينة باد هومبورغ على تقاليدها باعتبارها المقر السابق لأمراء منطقة هيسن هومبورغ والمقر الصيفي للعائلة الامبراطورية الألمانية وكمنتجع صحي احتل مرتبة عالمية رفيعة في القرن التاسع عشر الميلادي. يمكن العثور على آثار هذا التاريخ في القلعة وحديقتها، في حديقة الاستشفاء التي تخضع لقانون حماية الآثار بمبانيها وآثارها التاريخية

بالإضافة إلى المدينة القديمة الخلابة أو في حديقة المناظر الطبيعية الأميرية التي تمتد حتى غابات تاونوس.

على الرغم من ذلك يدق نبض الحداثة في مدينة باد هومبورغ. تنتمي مدينة باد هومبورغ بعدد سكانها البالغ 250 ألف نسمة، إلى المواقع التجارية الرئيسية في منطقة فرانكفورت الراين والماين.

تحولت مدينة المنتجعات والنقاهة إلى مدينة للصحة، حيث تتوافر أحدث المرافق والمعدات الطبية في مستشفى الأمراض الحادة، مستشفيات النقاهة ومتابعة العلاج ومستشفيات إعادة التأهيل وبرامج الوقاية. الحمام الملكي للشفاء وحمامات تاونوس عبارة عن حمامات معدنية تهتم بتقديم الخدمات الطبية من أجل الشفاء والرفاه.

وعلى بعد ساعتين من مدينة «باد هومبورغ» هناك سحر من نوع آخر سيجده السائحون ويتمثل في زيارة الحديقة الوطنية التي تشكل فرصة لمنح حواسك فرصة لالتقاط الانفاس بالتزامن مع المناظر الخلابة في البرية بمملكة من الزان الفريدة من نوعها حيث انت الان ضيف الطبيعة الساحرة، فهناك ستجد شجرة العام وهي شجرة يتم زرعها في عموم المانيا كل عام وهي فرصة لتعليم الأطفال اهم مواصفات الأشجار من خلال زيارات للطبيعة.

ستذهب إلى عالم آخر من خلال رحلة في الغابات ذات الأشجار الشاهقة وهو الأول من نوعه في أوروبا حيث يمكنك مشاهدة النباتات والحيوانات التي تعيش في الغابات المظلة ويبلغ طول الممشى نحو 250 مترا وارتفاعه من أرض الغابة يختلف وفقا لأعلى نقطة حتى يصل إلى 25 مترا عن الأرض.

وعلى بعد عدة كيلومترات يمكن للسائحين الكويتيين زيارة مدينة باد ويلدنغن الخلابة ذات المناطق الساحرة والتي تشتهر بكونها منتجعات للاستجمام والسبا والتي تشتهر كذلك بالمياه النقية التي تستخدم في الاستشفاء وعلاج الامراض المستعصية حيث يقصد المدينة سنويا نحو 3 ملايين زائر بهدف الاستشفاء والعلاج، فأينما تسر تجد التماثيل والنصب التذكارية التي تشرح تاريخ المدينة العريقة في عمليات الاستشفاء.

هيث لونيبورغ هي منطقة كبيرة من الصحة حيث تقع في الغابات في الجزء الشمالي الشرقي من ولاية سكسونيا السفلى وهي شكل جزءا من المناطق النائية لمدن هامبورغ وهانوفر حيث تعد معظم المنطقة محمية طبيعية ومساحات شاسعة من الأراضي الخضراء والبحيرات والمنتزهات.

وعلى بعد عدة كيلومترات يمكنك زيارة أول فندق للبطاطا في ألمانيا حيث يتم تقديم وصفات البطاطا اللذيذة في الفندق بالإضافة إلى وجود منتجع صحي حيث يمكن التمتع إلى علاجات السبا والجمال التقليدية مع البطاطس وكذلك رياضة اليوجا.

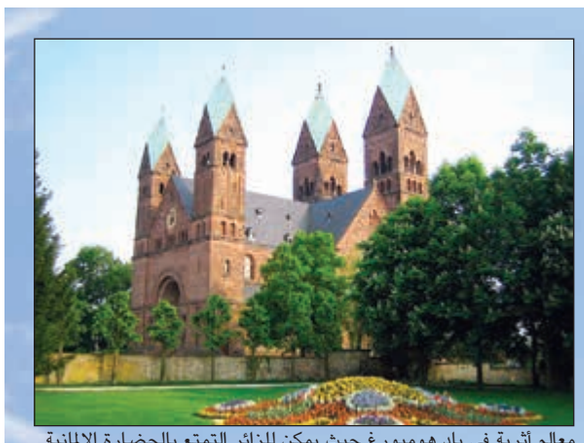
معالم أثرية في باد هومبورغ حيث يمكن للزائر التمتع بالحضارة الالمانية

منظر في مدينة هيث لونيبورغ التي تشتهر بالمنتجعات الصحية حيث يمكن الاستمتاع بالمساحات الشاسعة من الأراضي الخضراء والبحيرات والمنتزهات

متنزه منتجع الشفاء بمدينة باد هومبورغ
أكبر وأجمل المتنزهات في ألمانيا ويمكن للسائح من الكويت قضاء أوقات مميزة في هذا المكان الخلاب